

WIPO/ACE/9/26

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 17 فبراير 2014

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة التاسعة

جنيف، من 3 إلى 5 مارس 2014

اعتبارات البحث التكنولوجي واتفاقات التسويق وتسوية المنازعات
النموذجية

من إعداد سابين فيرينغير، محام، ووكيل قضايا معتمد، فيينا، النمسا*

1. يعتبر دليل اتفاقات الملكية الفكرية (IPAG) مشروعاً متساوياً صادراً عن رابطة الجامعات النمساوية (Universitätenkonferenz) ومدعوماً من قبل المنسق الوطني للملكية الفكرية (ncp.ip) في الوزارة الاتحادية للعلوم والبحوث (*Bundesministerium für Wissenschaft und Forschung*)، وبمشاركة الوزارة الاتحادية للاقتصاد والأسرة والشباب (*Bundesministerium für Wirtschaft, Familie und Jugend*)، والوزارة الاتحادية للنقل والابتكار والتكنولوجيا (*Bundesministerium für Verkehr, Innovation und Technologie*)، وأيضاً بالمشاركة مع بنك الخدمات الاقتصادية النمساوية (Austria Wirtschaftsservice)، وهو بنك اتحادي يعمل على تعزيز وتمويل الشركات بغرض التنمية. ويهدف المشروع إلى رفع مستوى التعاون وتعزيز وتشجيع نقل المعارف بين الجهات العلمية وقطاع الصناعة.
2. ويتطلب تبادل المعارف والتكنولوجيا بين الجامعات والقطاع الصناعي، في الغالب، علاقات تعاقدية معقدة. وبالتالي، ومن أجل إيجاد أساس لعملية فعّالة لنقل التكنولوجيا مع التركيز أيضاً على الشروط التعاقدية المعتمدة قانوناً، أعد ممثلون عن الجامعات النمساوية، جنباً إلى جنب مع خبراء من القطاع الصناعي ومؤسسات البحث العامة والوزارات النمساوية "دليل اتفاقات الملكية الفكرية". ويعتبر هذا الدليل كتيب إلكتروني متوفر على شبكة الإنترنت، يتضمن الاتفاقات النموذجية ذات الصلة ومختلف الشروط التعاقدية النموذجية مع طرح خيارات أو بدائل، فضلاً عن احتوائه على العديد من التعليقات المفيدة المتاحة للجمهور العام مجاناً. وتعتبر الاتفاقات النموذجية الواردة في هذا الدليل أمثلة عن كيفية صياغة اتفاقيات نقل التكنولوجيا

* لا تُعبر الآراء الواردة في هذه الوثيقة إلا عن رأي كاتبها فقط ولا تُعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

بما يعكس أيضا الاحتياجات الخاصة للعلاقات التعاقدية بين مؤسسات البحث الممولة من القطاع العام والشركاء من القطاع الصناعي. ويمكن الاطلاع على هذه الاتفاقات النموذجية على الرابط: www.ipag.at.

3. وصيغت الاتفاقات والشروط النموذجية باللغتين الألمانية والإنكليزية، مع صياغة التعليقات باللغة الألمانية فقط. ومن أجل تلبية الاحتياجات المختلفة في قطاعات العلوم و/أو الصناعة، أُتيحت الاتفاقات النموذجية في ثلاث بدائل مختلفة، بمعنى، استعراض اتفاقية نموذجية مختصرة إلى حد ما، واتفاقيتين نموذجيتين قياسيتين على نحو مُطَوَّل: تعكس أحدهما تعليقات ممثلي الجامعات، وتعكس الأخرى تعليقات الشركاء من القطاع الصناعي. وبطبيعة الحال، يُترك لأصحاب المصلحة المعنيين حرية اختيار استخدام جزء من تلك الاتفاقيات النموذجية أو استخدامها كاملة، كما يجوز تطويع تلك الاتفاقات لتتوافق مع الاحتياجات الخاصة.

ويمكن الإطلاع على الاتفاقات النموذجية التالية في مشروع "دليل اتفاقات الملكية الفكرية":

- اتفاقية للبحث والتطوير مقابل أتعاب؛
- واتفاقية للتعاون في مجال الأبحاث؛
- واتفاقية سرية المعلومات؛
- واتفاقية نقل المواد؛
- واتفاقية الترخيص باستخدام ملكية فكرية؛
- واتفاقية شراء ملكية فكرية.

4. وتم إيلاء اهتمام كبير بتسوية المنازعات. وأدمجت نفس بدائل تسوية المنازعات في كل اتفاقية نموذجية. والتالي بعد بيان البدائل التي أدمجت:

- الاختصاص الحصري لمحكمة البلد واختيار الاحتكام إلى نص قانوني؛
- ومركز الويبو للتحكيم (نظام الويبو بشأن التحكيم المعجل)؛
- والتحكيم والوساطة في الويبو (نظام الويبو بشأن التحكيم المعجل).

5. ولاحظ جميع أصحاب المصلحة أثناء إعداد الاتفاقيات النموذجية عدم كفاية البديل الخاص بالولاية الحصرية لمحكمة من محاكم الدولة، وقصوره عن تلبية احتياجاتهم بشكل قاطع. وتعلقت أسباب هذا الرفض على وجه التحديد بالتعاملات عبر الحدود، وكانت الخيارات المطروحة هي الاتفاق على بند التحكيم و/أو قبول وساطة مشتركة - وأتفق على تفضيل بند التحكيم على حساب المحاكم الوطنية. وفُضِّل أصحاب المصلحة الاتفاق على محكمة وطنية فقط في حالات النزاعات الوطنية الخالصة.

6. ويتأسس قرار اختيار البدائل لتسوية المنازعات على الاعتبارات التالية:

- السرعة: في مرحلة البحث والتطوير، لا يتيسر الوقت الكافي أمام الأطراف لحل المنازعات، والذي قد يصل إلى سنوات. وبالتالي، يكون الخيار الذي يوفر تسوية سريعة على جانب كبير جداً من الأهمية والحسم.

- السرية: في معظم الحالات، تشتمل مشاريع البحوث والتطوير على العديد من الإجراءات السرية التي لا ينبغي تقاسمها مع الجمهور - كما تظهر أهمية سرية المعلومات أيضاً بالنظر إلى شرط الجِدَّة الذي يتعين الوفاء به في إيداع طلبات تسجيل البراءات المتعلقة بالاختراعات التي تُقدَّم خلال المشروع المعني.
 - الحيادية: ينبغي تحلّي الوسيط أو المُحكِّم بوجهة نظر محايدة تماماً بشأن أي جانب من جوانب المنازعات في سياق المشروع.
 - حنكة الخبراء: تُمنح الأطراف فرصة لتعيين وسيط أو مُحكِّم لديه معارف محددة بشأن مشاريع البحوث، وأيضاً فيما يتعلق بموضوع البحث ذاته. ولا يستدعي الأمر أن يكون الوسيط أو المُحكِّم محامياً أو قاضياً.
7. وعلى وجه التحديد، نال بند الوساطة استحساناً كبيراً حيث إنه يوفر للأطراف الفرصة لإشراك وسيط ذو حنكة ودراية يتفهم أبعاد العلاقات والمسائل التي تتصف في غالب الأمر بالتعقيد الشديد، ويساعد الأطراف على حل نزاعاتهم بسرعة كبيرة وبتكاليف معقولة. وتحديدًا، كان خيار إجراءات التحكيم المعجل واضحاً أيضاً فيما يتعلق بالفعالية والتكلفة والسرية. كما يوفر هذا الخيار أيضاً ميزة كبيرة من ناحية التركيز على المنازعات المتعلقة بمختلف الولايات القضائية في إجراءات تحكيم واحدة، وهو ما يعد فرصة لتجنب تباين القرارات في مختلف البلدان. وعلى هذا النحو، تتحقق ميزة كبيرة بفضل حقيقة قدرة الأطراف على التأثير في إجراءات اختيار وسيط أو مُحكِّم، وأيضاً لقدرة تلك الإجراءات جميعها.

[نهاية الوثيقة]